

دراسة

الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

2020 - 1996



مركز رؤية للتنمية السياسية

2022

العنوان: الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية 1996 - 2020

السلسلة: دراسات وأبحاث

الكاتب: مؤيد عفانة "باحث في قضايا الموازنة العامة في فلسطين"

الشهر/ السنة: 2022/06

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2022

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح، ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، وبما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، لاسيما الشعب الفلسطيني.

يهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب، ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

مقدمة:

يتناول هذا التقرير التحليلي الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال تحليل السلسلة الزمنية من العام 1996 ولغاية العام 2020، إضافة إلى التطور الكمي لإجمالي الإيرادات العامة الفعلية على أساس سنوي خلال السنوات (1996 - 2020)، والتطور الكمي لكل بند من بنود الإيرادات العامة خلال السنوات المذكورة والتي تشمل على: إيرادات الضريبة المحلية ومصادرها (البنود الرئيسية)، وإيرادات المقاصة ومصادرها (البنود الرئيسية)، والإيرادات غير الضريبية ومصادرها (البنود الرئيسية)، والمنح والمساعدات الخارجية (دعم موازنة، تمويل تطويري،...)، وتحليل اتجاه المنح والمساعدات الخارجية على أساس سنوي حسب مصادر الدعم الخارجي (المانحين).

منهجية إعداد الدراسة:

تم اعتماد منهجية علمية استقصائية، قائمة على المحاور التالية:

1. مراجعة الأدبيات والمراجع المختلفة المتعلقة بالإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وإعداد إطار عام عنها.
2. مراجعة التقارير المالية للموازنة العامة خلال الفترة 1996-2020، للاطلاع على واقع الإيرادات العامة للموازنة العامة.
3. إعداد سلسلة زمنية كمية للإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للموازنة العامة خلال الفترة 1996-2020.
4. تحديد الإيرادات الضريبية المحلية ومصادرها (البنود الرئيسية).
5. تحديد إيرادات المقاصة ومصادرها (البنود الرئيسية).
6. تحديد الإيرادات غير الضريبية ومصادرها (البنود الرئيسية).

7. مراجعة وتحليل المنح والمساعدات الخارجية (دعم موازنة، تمويل تطويري، ...)، وتحليل اتجاه

المنح والمساعدات الخارجية على أساس سنوي حسب مصادر الدعم الخارجي (المانحين).

8. إعداد استنتاجات وتوصيات الدراسة.

9. إعداد الصيغة النهائية للدراسة.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي

الموازنة العامة: برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة، وتشمل: التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية، والمنح، والقروض، والمتحصلات الأخرى، والنفقات، والمدفوعات المختلفة.

الإيرادات: تشمل الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، والمنح وأي إيرادات أخرى تحصل عليها السلطة الوطنية.

الإيرادات الضريبية: تشمل الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب المحلية على السلع والخدمات وأي ضرائب أخرى قد تفرض من وقت إلى آخر.

الإيرادات غير الضريبية: تشمل الأرباح من الشركات المملوكة للسلطة الوطنية أو المساهمة فيها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك الرسوم الإدارية والغرامات والمصادرات والإيرادات غير الضريبية الأخرى.

المنح: تشمل المنح المحلية والخارجية سواء كانت نقدية أو عينية¹.

المقاصة: هي مجموع الإيرادات التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتم تحويلها إلى فلسطين بعملة الشيك، وتشمل الضرائب والرسوم التي تترتب على التبادل التجاري بين إسرائيل والضفة والقطاع، تبعاً لبروتوكول باريس الاقتصادي².

المساعدات الخارجية: جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تُقدّمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المُتلقية في البلدان الأقل نموًا في العالم الثالث³.

وفي أعقاب توقيع اتفاقية الحكم الانتقالي (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول من العام 1993، الذي تم بموجبه إنشاء سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع، عقدت الدول المانحة في أكتوبر من العام نفسه مؤتمرًا شاركت فيه 42 دولة ومؤسسة بهدف حشد المساعدات للسلطة

¹ قانون الموازنة العامة، رقم (7) لسنة (1998)، مادة رقم (1).

² موازنة المواطن 2021/ من إصدارات وزارة المالية – فلسطين.

³ واقع المنح والمساعدات للموازنة العامة، من إصدارات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2020.

الفلسطينية، وإيجاد إدارة موحّدة لتنسيق المساعدات المالية والفنية المقدمة لتلك السلطة. وكان الهدف المفترض من هذه المساعدات هو تمكين السلطة الوليدة من إدارة المناطق الفلسطينية، وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في حينه، وإعادة تأهيل موارد بشرية، مثل المطاردين والأسرى والعائدين، وإقامة المرافق والمؤسسات العامة، سعياً منها للوصول إلى حالة تنمية شاملة ومستدامة. وقد جاء هذا التحرك الدولي السريع بدافع إكساب اتفاق أوسلو مصداقية اقتصادية لدى المواطنين الفلسطينيين الذين أبدوا حذراً وتردداً في دعم الترتيبات السياسية والأمنية المنبثقة عنه. وكان الافتراض الأساسي لهذا التحرك هو: إذا كان لهذا الاتفاق أن يعمل على الأرض ويصمد أمام التحديات، فلا بد أن يلمس المواطن الفلسطيني العادي تغيراً إيجابياً في نوعية حياته اليومية.

وقد تطور هذا الاقتراح فيما بعد، إلى ما أصبح يعرف بمفهوم "توزيعات عوائد السلام" في أدبيات المؤيدين لمشروع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والتعايش الإقليمي. وقد نجح هذا التحرك الدولي فعلاً في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار في غضون ثلاثة أشهر - فقط - من تاريخ انعقاد المؤتمر؛ لتمويل خطة إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنيته التحتية على مدار ثلاثة أعوام. وأخذت المساعدات الدولية منذ ذلك الحين تتدفق على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة، وبقنوات مختلفة، ولأوجه إنفاق متنوعة، وبشروط عديدة، وبوتائر غير منتظمة، إلى أن وصل حجمها التراكمي إلى ما يزيد على 7 مليارات دولار، كما في نهاية العام 2004، أي بنصيب سنوي متوسط للفرد الواحد من هذه المساعدات يقارب 300 دولار، وهذا يعتبر من أعلى مستويات المساعدات في العالم.⁴

الإطار التشريعي للموازنة العامة في فلسطين

تنظم الموازنة العامة في فلسطين من خلال قانون مخصص (قانون الموازنة العامة رقم 7 لسنة 1998) والمكون من (70) مادة موزعة على سبعة فصول، كما تم تعديل القانون في العام 2008⁵، كما نص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة رقم (90) على "تحديد بداية السنة المالية ونهايتها وتنظيم

⁴ نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، من إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" 2005، صفحة 1.

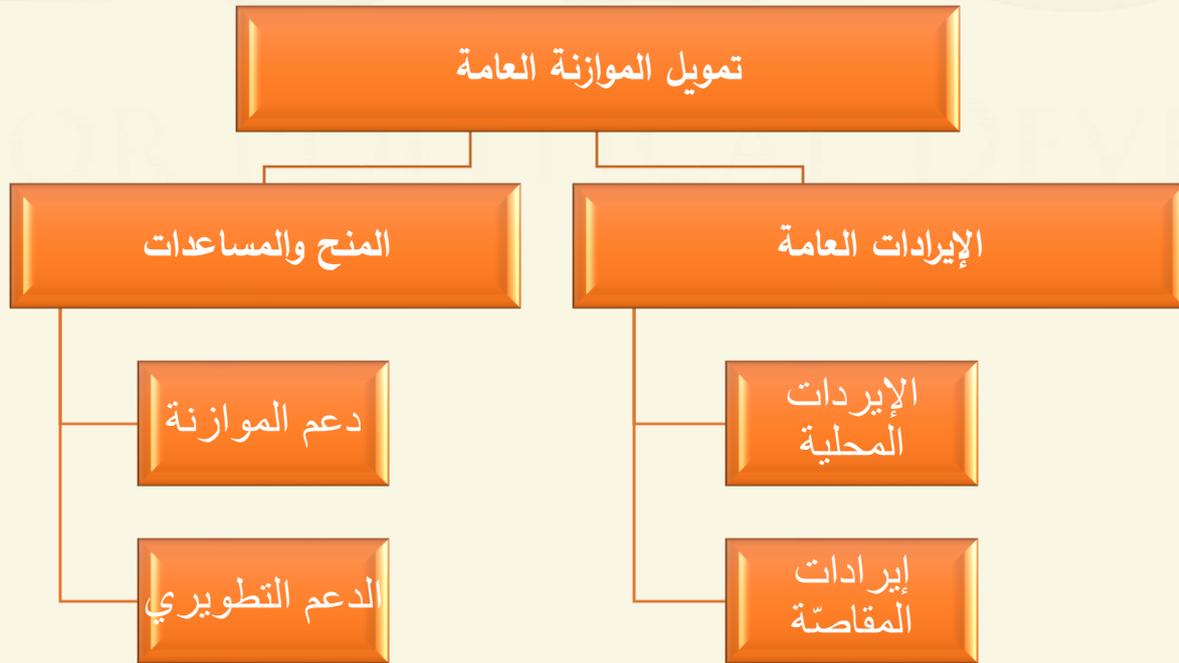
⁵ قرار بقانون رقم (3) لسنة 2008م بشأن تعديل قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998م.

الموازنة العامة بقانون، وإذا لم يتيسر إقرار الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة، يستمر الإنفاق باعتمادات شهريه بنسبة 12/1 (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية⁶. وبالتالي فإن قانون رقم 7 لعام 1998، ينظم شؤون الموازنة العامة، في حين يتم إقرار قانون سنوي للموازنة العامة في كل سنة ميلادية.

مصادر تمويل الموازنة العامة

شكل رقم (1)

مصادر تمويل الموازنة العامة



⁶ القانون الأساسي الفلسطيني، المادة رقم (90).

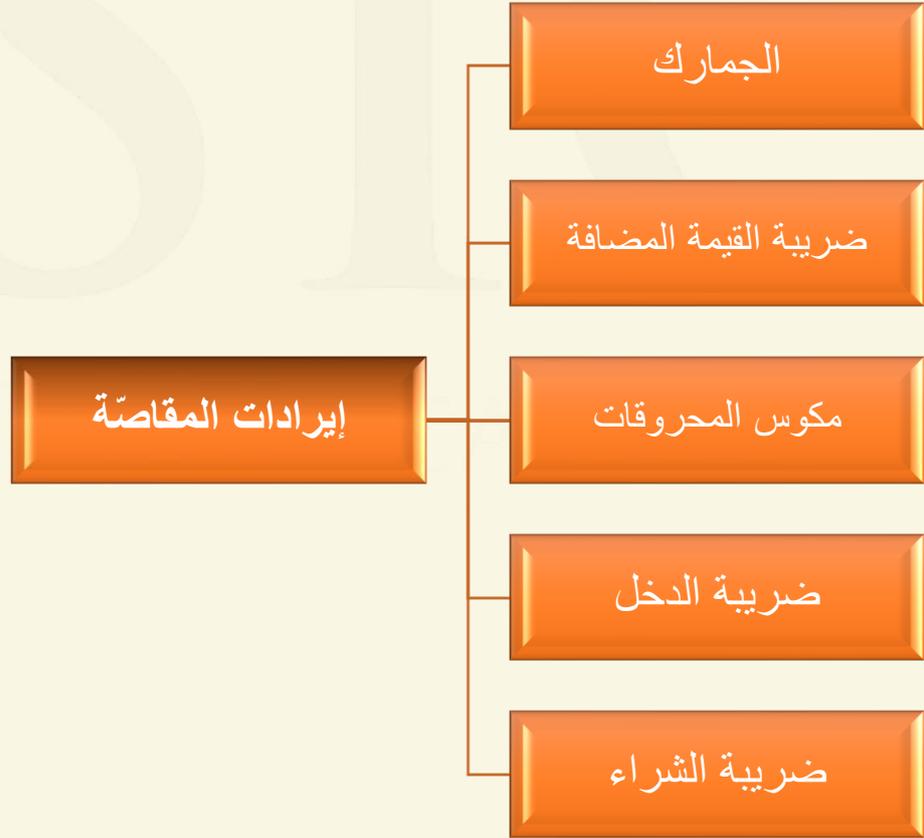
شكل رقم (2)

مصادر الإيرادات المحلية



شكل رقم (3)

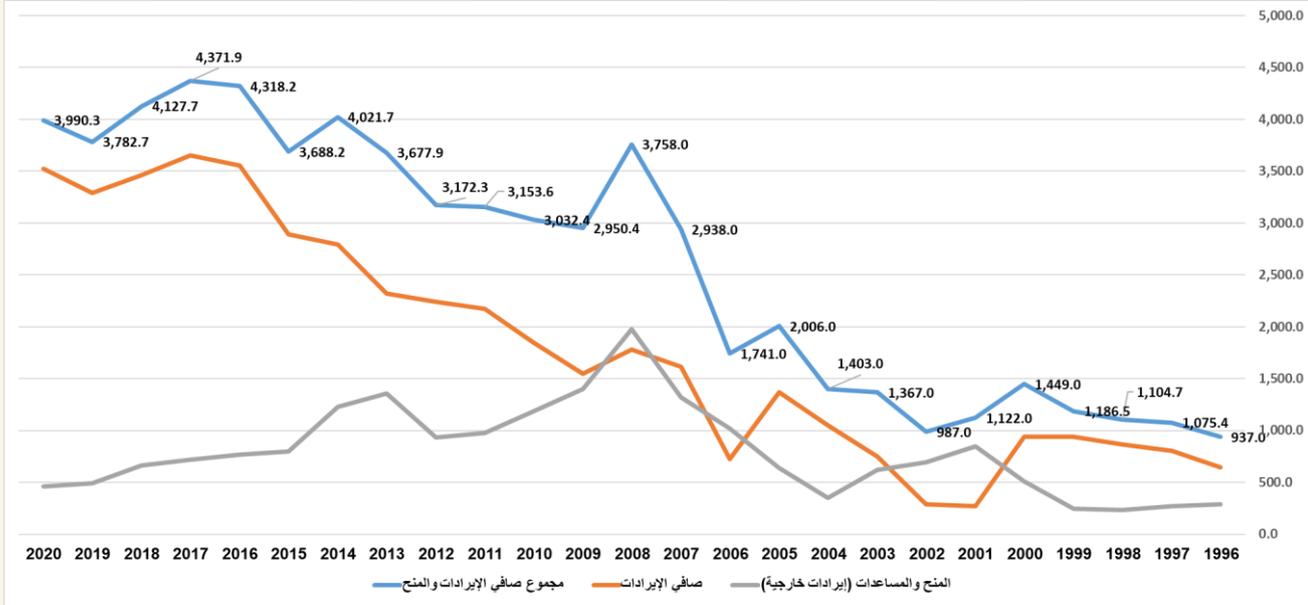
مصادر إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي



الفصل الثاني

تحليل الإيرادات والمنح والسلطة الوطنية الفلسطينية

شكل رقم (4) مسار الإيرادات العامة والمنح والمساعدات للموازنة العامة 1996-2020 - بالمليون دولار⁷



يلاحظ من الشكل رقم (4) السابق ما يلي:

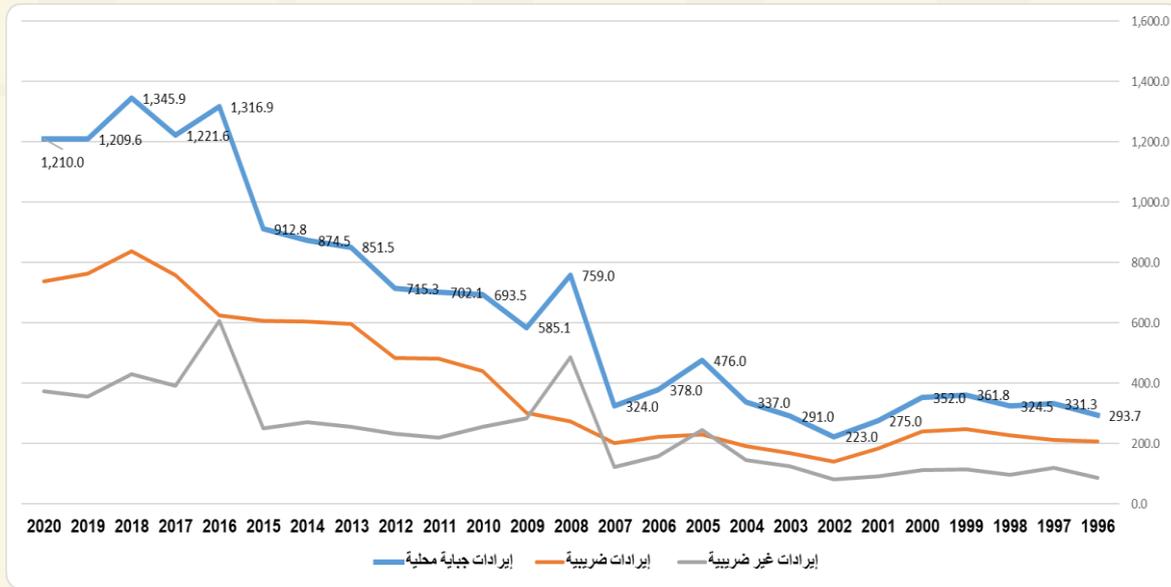
1. منحى الإيرادات العامة والمنح والمساعدات الخارجية غير منتظم، وإن كان مجموعه التراكمي متزايداً على مدار السنوات الـ (25) المستهدفة في التقرير التحليلي.
2. حدث تراجع في "إجمالي صافي الإيرادات والمنح" في العام 2001، بسبب انتفاضة الأقصى وما رافقها من شلل للحياة العامة، واجتياحات إسرائيلية للمناطق الفلسطينية، حيث انخفضت بنسبة (23%) مقارنة بالعام 2000.
3. حدث تراجع آخر في الإيرادات العامة والمنح والمساعدات الخارجية في العام 2006، بسبب فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وما لحقها من مقاطعة دولية، وتوقف الدعم الخارجي.

⁷ تقرير الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، 1996-2020، سلطة النقد الفلسطينية.

4. كان هناك تزايد وصعود دال في الإيرادات العامة والمنح والمساعدات الخارجية في الأعوام 2007، و2008، وذلك بعد استلام حكومة سلام فياض، وعودة تدفق المساعدات الدولية، التي حُجبت خلال فترة حكومة حماس.
5. من خلال تحليل بيانات الإيرادات العامة والمنح والمساعدات في العام 2006 (عام فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة)، تبيّن تراجع الإيرادات العامة والمنح والمساعدات بنسبة (13%) عن العام 2005، واستمر هذا التذبذب حتى منتصف العام 2007، حيث جرت مفاوضات بين الفصائل لتشكيل حكومة توافق، وتم خلالها اتفاق مكة، وربطت الدول العربية مساعداتها بالاتفاق، في حين أن الدول الأجنبية تراجعت عن دعمها حتى يتوضح شكل الحكومة الجديدة، ومدى توافقها مع شروط هذه الدول المانحة.
6. حدث تراجع آخر في الإيرادات العامة والمنح والمساعدات الخارجية في العام 2019، بسبب أزمة أموال المقاصة، وتراجع الدعم الخارجي، حيث انخفضت الإيرادات العامة والمنح والمساعدات بنسبة 8.5% في العام 2019، عن العام 2018، أما في العام 2022، وبسبب جائحة كورونا، وما رافقها من شلل للحياة العامة، وتباطؤ دورة الاقتصاد، إضافة إلى تراجع الدعم الخارجي، استمر انخفاض الإيرادات العامة والمنح والمساعدات، وبنسبة بلغت 8.7% في العام 2020، مقارنة مع العام 2017 على سبيل المثال، كون العام 2019 غير معياري.
7. منذ العام 2008 يوجد تراجع في الدعم الخارجي والمنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية، وقد أضحى منحى التراجع في تلك المنح والمساعدات حادًا بعد العام 2015، بسبب تراجع الدول العربية والأجنبية على حد سواء من دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومن الواضح أن الدعم الخارجي في تراجع كبير، مما يهدد من الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي انعكس على الأزمات المالية المتكررة التي تعصف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وتحد من التزاماتها تجاه موظفيها ومواطنيها على حد سواء.
8. بشكل عام، صافي الإيرادات المحلية وعبر المقاصة، أعلى من المنح والمساعدات الخارجية، ولم ترتفع المساعدات الخارجية عن صافي الإيرادات إلا في فترة محددة، إبان انتفاضة الأقصى

في العام 2001، وبعد عودة تدفق المساعدات الخارجية بعد تتحية حكومة حماس، وتشكيل حكومة فلسطينية برئاسة د. سلام فياض في العام 2007.

شكل رقم (5) مسار الإيرادات المحلية "الجباية المحلية" بشقيها: إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية - بالمليون دولار 1996 - 2020⁸



يلاحظ من شكل رقم (5) أعلاه ما يلي:

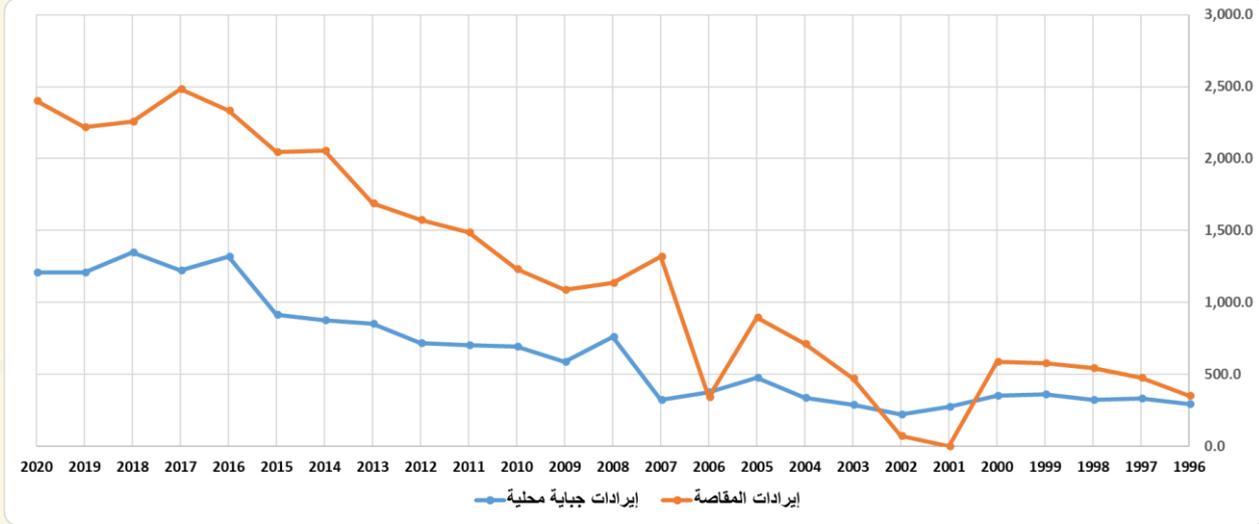
1. الإيرادات المحلية الضريبية أعلى من الإيرادات المحلية غير الضريبية "الرسوم والعوائد الاستثمارية".

⁸ تقرير الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، 2020-1996، سلطة النقد الفلسطينية.

2. في العام 2008، كان هناك ارتفاع مميز في الرسوم، ويُعزى ذلك إلى دفع شركة أوريدو "الوطنية سابقاً" رسوم دخولها السوق الفلسطيني. حيث ارتفعت الرسوم بنسبة (300%) عما كانت عليه في العام 2007.
3. في العام 2016، حدث ارتفاع آخر مميز في الرسوم، بسبب تجديد شركة الاتصالات الفلسطينية وجوال لرسومها، حيث ارتفعت الرسوم بنسبة (143%) عما كانت عليه في العام 2015.
4. حدث تراجع في إيرادات الجباية المحلية وخاصة الإيرادات الضريبية في العام 2020، بسبب جائحة كورونا وما رافقها من تباطؤ للاقتصاد، وإعفاءات ضريبية، حيث انخفضت الإيرادات الضريبية المحلية بنسبة 3.3%.
5. بسبب إشكالات إيرادات المقاصة واحتجازها من قبل الجانب الإسرائيلي عدة مرات، فإن الإيرادات المتحققة منها (على الأساس النقدي) أحدثت تشوّهاً على السلسلة الزمنية، أي حين تحتجز إسرائيل أموال المقاصة في عام وتفرج عنها في عام آخر، يحدث تضخم بالإيرادات غير حقيقي في العام الذي أفرجت فيه إسرائيل عن إيرادات المقاصة، ومن أمثلة ذلك الأعوام 2001-2002-2003، والأعوام 2006-2007.

شكل رقم (6): مسار الإيرادات المحلية مقارنة بإيرادات المقاصة خلال الفترة 1996-2020

بالمليون دولار

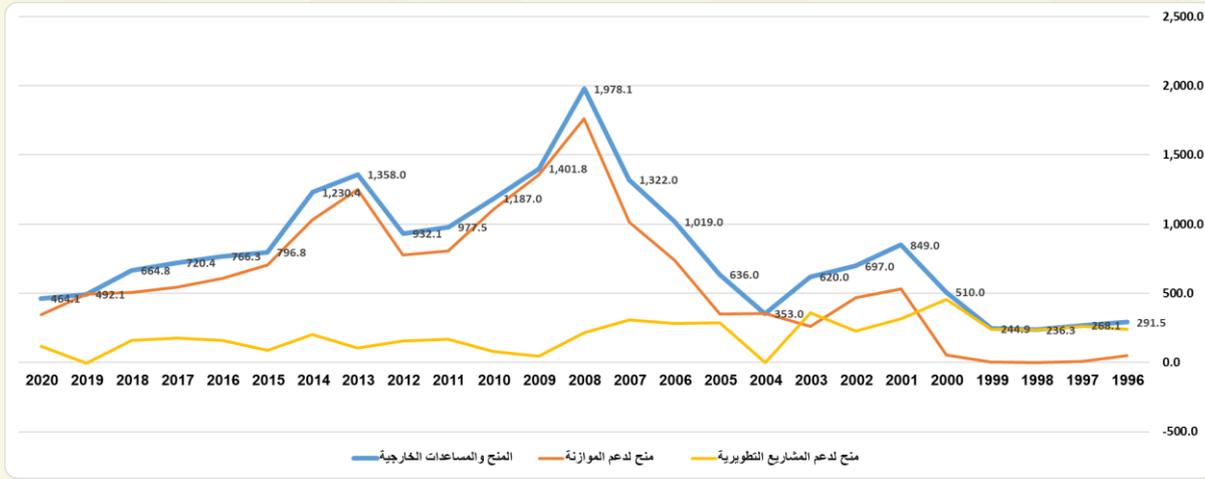


يلاحظ من الشكل رقم (6) أعلاه ما يلي:

1. إيرادات المقاصة أضحت المكون الأكبر لإيرادات الموازنة العامة في فلسطين، وازدادت الفجوة ما بين إيرادات المقاصة مقارنة بالإيرادات المحلية خاصة في السنوات الأخيرة.
2. حدث تراجع في إيرادات المقاصة في العام 2001، بسبب انتفاضة الأقصى، أما التراجع الآخر فكان في العام 2006، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وما رافقها من مقاطعة وحجب لأموال المقاصة.
3. ارتفاع إيرادات المقاصة بهذا الشكل الكبير، يوفر أدوات لإسرائيل للتحكم بإيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، والاعتطاع منها، والقرصنة، إضافة إلى استخدامها كأداة لابتنزاز السلطة الوطنية الفلسطينية.
4. الارتفاع الحاد في إيرادات المقاصة مقارنة بالإيرادات المحلية، يعمق من الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل، ويبعد المسافة عن فكرة الانفكاك الاقتصادي، حيث شكلت إيرادات المقاصة في

العام 2020، ما نسبته (66.4%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، في حين بلغت نسبتها (55%) من تلك الإيرادات في العام 1996.

شكل رقم (7): مسار المنح والمساعدات الخارجية بشقيها: منح دعم الموازنة ومنح لدعم المشاريع التنويرية - بالمليون دولار 1996 - 2020⁹



يلاحظ من الشكل رقم (7) أعلاه ما يلي:

1. حدث تراجع كبير في المنح والمساعدات الخارجية، خاصة بعد العام 2008، واستمر التراجع حتى العام 2012، ومن ثم ارتفعت قيمة المنح والمساعدات الخارجية، إلا أنها عاودت الانخفاض وبشكل حاد، واستمر الانخفاض في الأعوام الأخيرة بشكل كبير.
2. الانخفاض الأكبر في المنح والمساعدات الخارجية كان من نصيب المنح والدعم المخصص للموازنة العامة، حيث انخفض هذا الدعم بشكل حاد من حوالي 2 مليار دولار في العام 2008، إلى حوالي 464 مليون دولار فقط في العام 2020.

⁹ تقرير الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، 1996-2020، سلطة النقد الفلسطينية.

3. يوجد أيضاً انخفاض في الدعم الخارجي للمشاريع التطويرية، وإن كان بشكل أقل حدة من الانخفاض في المنح والمساعدات المخصصة لدعم الموازنة العامة.
4. تراجع الدعم الخارجي للموازنة العامة، أثر بشكل كبير على الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأدخلها في أزمات مالية متلاحقة.
5. بلغت المنح والمساعدات في العام 2009، ما نسبته (47.5%) من إجمالي الإيرادات والمنح والمساعدات، وانخفضت تلك النسبة إلى (11.6%) فقط في العام 2020.

مصادر التمويل الخارجي

أولاً: دعم الموازنة العامة

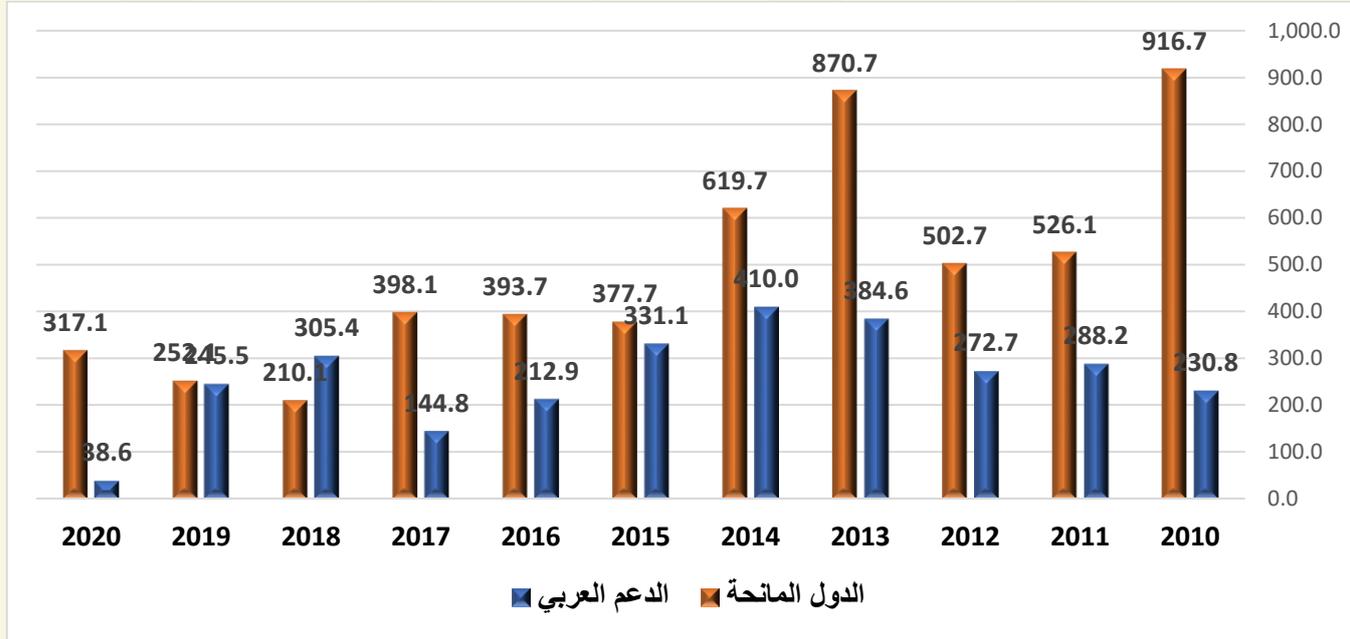
جدول رقم (1): مصادر التمويل الخارجي لدعم الموازنة العامة 2010-2020، بالمليون دولار¹¹⁰

السنة	الدعم العربي	الدول المانحة	مجموع الدعم الخارجي للخبزينة العامة	نسبة الدعم العربي	نسبة دعم الدول المانحة
2010	230.8	916.7	1,147.5	20.11%	79.89%
2011	288.2	526.1	814.3	35.39%	64.61%
2012	272.7	502.7	775.4	35.17%	64.83%
2013	384.6	870.7	1,255.3	30.64%	69.36%
2014	410.0	619.7	1,029.7	39.82%	60.18%
2015	331.1	377.7	708.8	46.71%	53.29%
2016	212.9	393.7	606.6	35.10%	64.90%
2017	144.8	398.1	543.0	26.67%	73.33%
2018	305.4	210.1	515.5	59.24%	40.76%
2019	245.5	252.1	497.6	49.33%	50.67%
2020	38.6	317.1	355.7	10.85%	89.15%
المجموع	2,864.60	5,384.75	8,249.35	34.73%	65.27%

¹⁰ تقارير الإنفاق الفعلي التراكمية الصادرة عن وزارة المالية للسنوات 2010-2020.

¹¹ تم احتساب سعر صرف الدولار، تبعاً لسعر الصرف المعتمد في تقارير الإنفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية.

شكل رقم (8): مصادر التمويل الخارجي لدعم الموازنة العامة 2010-2020، بالمليون دولار



يلاحظ من الجدول رقم (1) والشكل رقم (8) ما يلي:

- يوجد تراجع في المنح والمساعدات لدعم الموازنة العامة، سواء من الدول المانحة الأجنبية أو الدول العربية؛ ففي الوقت الذي بلغ فيه الدعم الخارجي للموازنة العامة أكثر من مليار دولار في العام 2010، انخفض إلى حوالي 355 مليون دولار في العام 2020.
- التراجع في الدعم الخارجي للموازنة العامة من الدول العربية أكثر حدة في الأعوام الأخيرة.
- التراجع في الدعم الخارجي للموازنة العامة من الدول الأجنبية كان دالاً إحصائياً، وبنسب كبيرة، حيث انخفض هذا الدعم بنسبة (68%) في العام 2020، مقارنة عما كان عليه في العام 2010.
- من انعكاسات تراجع الدعم الخارجي للموازنة العامة، عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها، وخاصة المخصصات للأسر الفقيرة، الذي يشكل دعم الاتحاد الأوروبي 40% من الموازنة المخصصة لبرنامج المساعدات النقدية CTP.

ثانيا: دعم المشاريع التطويرية

جدول رقم (2): التمويل الخارجي التطويري 2010-2020 - بالمليون دولار¹²

السنة	بناء قدرات للمؤسسات الفلسطينية	سلة التمويل المشترك - التربية والتعليم	منح قديمة	أخرى	منح جائحة كورونا	منحة مستردة	مجموع التمويل التطويري
2010	0.0	0.0	0.0	130.5	0.0	0.0	130.5
2011	0.1	17.6	9.5	141.7	0.0	0.0	168.9
2012	0.2	10.6	16.4	128.4	0.0	0.0	155.6
2013	0.5	7.7	18.1	80.0	0.0	0.0	106.2
2014	0.4	4.4	41.5	157.1	0.0	0.0	203.4
2015	0.4	13.8	15.1	60.1	0.0	0.0	89.3
2016	0.4	27.2	28.4	98.1	0.0	0.0	154.0
2017	25.0	52.2	0.0	97.2	0.0	0.0	174.5
2018	0.0	28.9	30.8	100.1	0.0	0.0	159.7
2019	0.0	21.5	0.0	95.3	0.0	-125.5	-8.7
2020	0.0	18.1	19.5	94.0	0.3	0.0	131.8
المجموع	27.0	202.1	179.3	1,182.4	0.3	-125.5	1,465.4

*في العام 2019، استردت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منحة تطويرية بقيمة (125.5) مليون دولار، والتي فاقت في مجموعها كل الدعم التطويري المتوقع للعام 2019.

¹² تقارير الإنفاق الفعلي التراكمية الصادرة عن وزارة المالية للسنوات 2010-2020.

الفصل الثالث

الخلاصة والنتائج

الخلاصة:

- يلاحظ أن هناك ارتفاعًا مطردًا بشكل عام في الإيرادات العامة والمنح والمساعدات على مدار 25 عامًا من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية من 1996-2020، إلا أن هذا الارتفاع غير منتظم، وتوجد له انتكاسات بسبب الظروف السياسية والأمنية، والواقع السياسي المعقد، كما أن المنح والمساعدات الخارجية في انخفاض مستمر منذ العام 2009، ففي الوقت الذي بلغت فيه المساعدات الخارجية عام 2009، حوالي (47.5%) من إجمالي الإيرادات العامة والمنح والمساعدات، انخفضت إلى 11.6% في العام 2020.
- بلغ حجم الإيرادات العامة والمنح والمساعدات على مدار السنوات 1996-2020، حوالي (65.4) مليار دولار، منها (45.4) مليار دولار صافي الإيرادات العامة بشقيها (ضريبية وغير ضريبية)، و(20) مليار دولار منح ومساعدات خارجية بشقيها (للموازنة العامة، للمشاريع التطويرية).
- الإيرادات المحلية "الجباية المحلية" بشقيها: إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية في ارتفاع، وهذا أمر طبيعي بحكم زيادة عدد السكان، وارتفاع الإنفاق، إضافة إلى القيمة الزمنية للنقود، ويلاحظ أن الارتفاع أكثر اطرادًا في الإيرادات الضريبية مقارنة بالإيرادات غير الضريبية.
- إيرادات المقاصة ترتفع بشكل أكبر من الإيرادات المحلية، الأمر الذي يشير إلى زيادة اعتماد الموازنة العامة على إيرادات المقاصة في السنوات الأخيرة، ومن أسباب ذلك السلوك الاستهلاكي للمجتمع الفلسطيني، وتراجع الإنتاج المحلي ومدخلاته لصالح المنتجات المستوردة أو الإسرائيلية ومدخلاتها. حيث شكلت إيرادات المقاصة في العام 2020، ما نسبته (66.4%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، في حين بلغت نسبتها (55%) من تلك الإيرادات في العام 1996.
- هناك تراجع في المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة بشقيها: منح دعم الموازنة ومنح لدعم المشاريع التطويرية، ولكن الانخفاض أكثر حدة في الدعم الخارجي المخصص للموازنة

العامة، ما يشير إلى أن هذا الدعم غير دائم، ومرتبب بمسارات سياسية، وتراجعه أدخل السلطة الفلسطينية في أزمات مالية عميقة. وقد بلغت المنح والمساعدات في العام 2009، ما نسبته (47.5%) من إجمالي الإيرادات والمنح والمساعدات، وانخفضت تلك النسبة إلى (11.6%) فقط في العام 2020.

- هناك تراجع في المنح والمساعدات لدعم الموازنة العامة، إن كان من خلال الدول العربية أو الدول المانحة الأجنبية، وهذا الدعم تراجع بشكل حاد في السنوات الست الأخيرة.
- يلاحظ أنه لا يوجد انعكاس مالي لشبكة الأمان العربية، وأن الدعم من الدول العربية في العام 2020، لم يتجاوز 38.6 مليون دولار.
- التمويل التطويري غير منتظم، ومرتبب أيضًا بمسارات سياسية، ففي العام 2019 على سبيل المثال، استردت الولايات المتحدة الأمريكية منحة تطويرية بعد فوز رونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية، بقيمة (125.5) مليون دولار.

أبرز النتائج

- الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في ارتفاع، ولكن يتركز ذلك الارتفاع في صافي الإيرادات، على حساب المنح والمساعدات الخارجية، ولكن هذا الارتفاع أقل من الارتفاع في النفقات العامة.
- الإيرادات الضريبية فيها ارتفاع أكبر من الإيرادات غير الضريبية "الرسوم/ العوائد الاستثمارية".
- الارتفاع في إيرادات المقاصة أكبر وبشكل دال إحصائياً عن الارتفاع في الإيرادات المحلية، وهذا الأمر يعمق من الارتباط العضوي مع إسرائيل، ويمكن إسرائيل من التحكم بتلك الأموال، وبالتالي قرصنتها، أو ابتزاز السلطة الوطنية الفلسطينية.
- يوجد تراجع حاد في المنح والمساعدات الخارجية، وخاصة تلك المخصصة لدعم الموازنة العامة، الأمر الذي أدخل السلطة في أزمات مالية.
- يوجد تراجع في الدعم العربي والدعم الأجنبي المخصص للموازنة العامة على حد سواء ، كما أن الدعم للمشاريع التطويرية غير منتظم.
- من أكثر القطاعات مأسسة في الدعم للمشاريع التطويرية هو قطاع التعليم بسبب وجود سلة التمويل المشترك JFA.
- لا يتم توزيع مخصصات الموازنة العامة تبعاً للمنطقة الجغرافية، وإنما تبعاً لمراكز المسؤولية "الوزارات المختلفة"، وبشكل عام استحوذ الأمن على حصة الأسد بنسبة تصل إلى (22%)

من إجمالي النفقات العامة، تليه وزارة التربية والتعليم وبنسبة (19%) لقطاع التربية والتعليم،
و (14%) للقطاع الصحي.

المراجع والمصادر

- قانون الموازنة العامة، رقم (7) لسنة (1998)، مادة رقم (1) .
- موازنة المواطن 2021/ من إصدارات وزارة المالية - فلسطين.
- واقع المنح والمساعدات للموازنة العامة، من إصدارات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2020.
- نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، من إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" 2005، صفحة 1.
- قرار بقانون رقم (3) لسنة 2008م بشأن تعديل قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998م.
- القانون الأساسي الفلسطيني.
- تقرير الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، 1996-2020، سلطة النقد الفلسطينية.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2010، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2011/1/24.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2011، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2012/1/15.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2012، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2013/1/16.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2013، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ: 2014/2/11.

- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2014، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ:
2015/1/20.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2015، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ:
2016/1/17.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2016، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ:
2017/3/23.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2017، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ:
2018/1/24.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2018، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ:
2019/1/27.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2019، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ:
2020/1/28.
- تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2020، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ:
2021/2/2.